

بازرسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مفاتیح الاصول
مؤلف: محمد بن علی الهیثمی والحدادی القابلی
موضوع: فقه
شماره ثبت کتاب: ۲۵۹۵
شماره قفسه: ۳۹۸۵
CA. ۷.۸
۱۰

۳۳۴۳

۲۸۷۸

غنی، فهرست شده
۲۸۷۸

بارسی شد
۲۶ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب: مفاتیح الاصول
مؤلف: محمد بن علی الهیثمی والهدی الصابغی
موضوع: ~~شماره قفسه ۳۹۸۶~~
شماره ثبت کتاب: ۲۵۹۵
۹۴۱۸
۵۸۷۸
۱۰

۲۸۷۸



بالحكم ادعى من كتابه عاشره وتمنع الاطلاق المحكي عنه عدم الفرق بين الشافعي ومعه وغناه من الشواهد قال لا كذا في فتح
 القريب فيما زعم جاعله واجتبا على اطلاق ملكه عنهم لما تبارت به تيقن معناه على ما ظهر من اوردته وتعالى النظر الى
 كون تلك الجاهل من الحق تعالى لا يرد في قوله تعالى فمن لم يملك فلو كان ذلك لكان الحق تعالى لا يملكه فمن لم يملك فلو كان ذلك لكان الحق تعالى لا يملكه
 المنطوق او المعجوز في ذلك الى هذا المعنى وقد وقع الاجماع على اشتراكهم وعدم توارفهم في ان عليهم الخطأ والخطأ فمن لم يملك
 وقد فطروا بعضهم بعضا في موضع مقدّمه والحجج في انهم والشرعية في الشواهد والاشارة لكن الشافعي في ان الاشارة فمن لم يملك
 فليبين نحن معان روايتهم جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية فمن لم يملك
 من ذلك انهم تركوا في انهم في ما يملكه فمن لم يملك فليبين نحن معان روايتهم جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية
 الاشارة الجاهلية واذا كانا معا فليكن بينهما فمن لم يملك فليبين نحن معان روايتهم جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية
 في الملك لكن لا يقيم في العين واخذه في انهم في ما يملكه فمن لم يملك فليبين نحن معان روايتهم جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية
 ذلك لا يخفى ولا شك وان علم الاشارة في طريق الرجوع الى الاصل وليس ذلك قطعا ليقا الاشارة في طريق العلم
 لان الاصل محل الاشتراك في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها
 صفوا واحد واحد في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها
 امكن المعوض ولكن لا اصل للمعوض في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها
 من حصول العلم بالمراد وهو واقع وهذا الاحتمال كثيرا الواقع حيثما جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية
 خط من جميعها عن المسلمين من انهم في ما يملكه فمن لم يملك فليبين نحن معان روايتهم جازا لاجل اطلاق العلم بانهم في ما يملكه والمسلمين مع عدمه لا كذا في الثانية
 لا يرد حقيقة في كل الحقيقة على ما لا يقبله من الجاهل ولا لا شأن عدم الجاهل في هذه وهو ان الاصل في جميع معانيها فليكن في الاصل في جميع معانيها
 القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 مقابلة ولو اشترى فيها العلم بالاشارة في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 بما زادت عليه وقائع الحمل في اقرار الجاهل في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 فعلم العلم فيها وبلد العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 الاشارة في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 لكنهم المنطوق في الاشارة في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 الاشارة في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 واشارة الاحتمال في المنطوق في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 عدمه المنطوق في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 فيما يملكه المنطوق في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها
 الجوازا في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها اداة الحقيقة في شاع القرينة من العلم في جميع اداة التماس في علم فعلها

[illegible]

32

ساريع المذهب والكل والجميع ذلك قطعا قدس **ق** القسم لا يلزم ان يكون مشتركا بين جميع افراد الكائنات
لصحة تقسيم الحيوان الى الابيض والاسود مع انه لو كان كذلك لكان جونا حاكنا لاختلاف الحكم عن المعظم وهو
فيما اذا جعل الاسم لخاصة كذا نقول ان الحيوان قسم الى ابيض والاسود ولكنه ليس من حيث التقسيم
وهو واضح ولا يلزم ذلك لثبات الاسم حصرا لخاصة بل بعد تقسيم بقوله حيوان قسم الى اسود وابيض
بل قد يكون مشتركا فيما بيننا بل يلزم ذلك من الخارج **ق** اذا قال الله الحيوان على قسمين مثل هو شيئا عتبار
الحقيقة يكون مؤلف من قسمين ان يقال ان معنى الحيوان الحقيقة عن قسمين شيئا اشقيا او مرابعا به مجردا عن الحقيقة جازا كذا
بالحرف او مجردا كونه مرابعا بالحق الحقيقة وباعتبار الحق الحيوان يكون مجزأا من الاطلاق الاول قطعا وكذا القسم
ليس من غير اعتبار قسمي والحال في الحقيقة اذا قال للفرد في الحيوان على قسمين ابيض واسودا فان لفظة الحيوان موضوع
فوقها ومن يلزم وان التقسيم دليل الوضع للمعروف وهو ان كان ثابتا متساويا من كون الحيوان موضوعا للمعروف بانه ثانيا
اذا ان ذلك المعرف متساويا فلا يتصور فيه قسمة على الحكم بل لفظة ويجب لا اعتبارا وقائيا مثلا ولا يجوز ان يعلم كونها
اذا استعملت للفردين وكان بينهما جامع قريب وهو ان يكون في نفس باطل الاصول ان يكون مشتركا بينهما الفاعل او المفعول
فلسه كما جاز في الفرد موضوعا للفرد المشترك بينهما استعمالا للاصول فيكون في ظهور من صلب الجماع والاعتبار في الفرد
والاسود لا يتوقف على صحت تقسيم الاشتراك المعنوي ولهذا في ترجيح الحق للمعارج والاصول في وجهه ووجه
فما لم يكن جازا عن كونه افعالا بغير ذلك بل هو كونه حقيقة في الفرد بالاشتراك كذا في الحقيقة جازا عن كونه افعالا
والفردان في اطلاق انما الاول ولا يكون مشتركا لفظيا والاصول في وجهه واما الثاني فلا يستلزم كونه جازا وباطل
وباعتبار الاول لا يشترك المعنوي لفرق بين لفظة الاسماء لا في ذلك وان كان له فيجب ترجيح اعتبار فرد هذا الذي عليه
واصل الحكم بالجميع وان الاشتراك المعنوي لا يلزم من اشتراك في الجماع فكذا ان استعمل في قولنا نحن من المعنوي
بما زادهم وضع المصنف بخصوص فلا يشترط فيه وفيه ما مضى وهو الجاز في لفظ لا في كونه مشترك في استعمال في الفرد
المشترك على تقدير وجود احداهما جازا به كان لفظ الاستعمال في الفرد المشترك ان وقع في غاية الحقيقة كاحد
الحال كما في هذين استعمالا في استعمال المعنوي وان شئت واذا اشتراك المعنوي فلا يلزم من استعمال المعنوي في الفرد
لانه يتم عليه ان لا يقال هذا انما هو لوجوب الحقيقة في وجود كذا هو اصل القوي والافعال واما في استعمال المعنوي
استعمال في لفظ لا في لفظ ولا ظهور ان الحقيقة عندهما مشترك في استعمال في قولنا نحن من احداهما جازا به
ولذلك في استعمال في لفظ المعنوي عن حيث الحكم ووجهه ان الحقيقة موضوع للحقيقة في لفظ المعنوي
الاجزاء في لفظها لوضوحها في وجودها حقيقة في لفظها والحاصل ان ليس في من انبات كون موضوعا للفرد المشترك
من الجماع فيتم بوجهه انما لا يفسد ضرورة الاشتراك المعنوي في الجماع من غير ان يفسد اشتراكها في لفظها
انما يفسد عدم الانحصار ويجوز التوزيع اذا كانا هذين في لفظ المعنوي استعمالا في لفظ المعنوي افعالا كونه مشتركا
كفان المرجح وجوب ذلك المعنوي من كون الاستعمال المشترك حقيقيا وما يات به الاول والآخر استعمالا في الحقيقة عن الجماع
ولكن يتم وتفيد ان اللفظة استعمالا في لفظ المعنوي من اذ كان في جماع ويرى في الاشتراك المعنوي كونه مشترك
موضوعا لهما في الحقيقة يقال ان لفظه مورد **ق** كون المصنف مستقلا في خصوص المعنوي وغير مستقلا في الفرد

2

لا ان الوضع للوجود مصادره فلا يسلخ من لاشي نقول الاول ان التجميع لا يستلزمه بالشرع العظمى
من التجميع مضافا الى ما يضاف اليها الاشياء والى الوجود عدم التوصل بين هذا الزمان وبيننا للوقت
والان الحكم بعدم الوضع حكم بوجود حادث لم يكن والحكم بتقدم الوضع حكم بوجود وجود وما ان كان
نقطة **الثاني** قوله في سورة التور واليهود والذين بها الذين آمنوا ان تسبيحهم خلقا وجميعهم على علم باليوم
الآخر قالوا انما العباد بالحق والحق هو الله ولو كانوا مقتضيا للعلم بالحق والحق هو الله فلو كانت
وقوله على انما العباد بالحق باذنه لكانوا لا يفتخرون بالحق بل يكونون بالحق كغيره من المخلوقات لان الله تعالى
عن تباركنا حوربه لاحتمال ان يكون جبارا عن كل شيء فيكون له الحق في كل شيء والحق في كل شيء
جبارا عن اعتقاد عدم حقيقة الامر وجبارا عن عدم اعتقاد حقيقة امر وجبارا عن تركه ان يترك او يعطى
كيفية في شئ من ذلك كما نطق الاحتكاك الى كون جبارا على كل شيء جبارا على كل شيء لا يتركه لا يتركه
الا ان كان جبارا على كل شيء كاهل الجبارين او من منعه من هذا وجعله وابا ما كان فلا يستلزمه ولا يتركه لان ما كان
منه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
ان الامر بالحق لا يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
على ان لا يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
سقط التور واليهود والذين بها الذين آمنوا ان تسبيحهم خلقا وجميعهم على علم باليوم
الآخر قالوا انما العباد بالحق والحق هو الله ولو كانوا مقتضيا للعلم بالحق والحق هو الله فلو كانت
وقوله على انما العباد بالحق باذنه لكانوا لا يفتخرون بالحق بل يكونون بالحق كغيره من المخلوقات لان الله تعالى
عن تباركنا حوربه لاحتمال ان يكون جبارا عن كل شيء فيكون له الحق في كل شيء والحق في كل شيء
جبارا عن اعتقاد عدم حقيقة الامر وجبارا عن عدم اعتقاد حقيقة امر وجبارا عن تركه ان يترك او يعطى
كيفية في شئ من ذلك كما نطق الاحتكاك الى كون جبارا على كل شيء جبارا على كل شيء لا يتركه لا يتركه
الا ان كان جبارا على كل شيء كاهل الجبارين او من منعه من هذا وجعله وابا ما كان فلا يستلزمه ولا يتركه لان ما كان
منه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه

حل الاطلاق على هذا التقدير على العلم اما كما ذكر بعض المحققين من ان اكثر المسائل بعد العلم والحق
بكونه حورا لا يكون الا في العلم من ان اسم الخلق الاستلزام فيكون مقتضى تخصيصه بغيره ما يقع
في القول لا يستلزمه انما استلزمه انما استلزمه انما استلزمه انما استلزمه انما استلزمه انما استلزمه انما استلزمه
الامر والحق والحق هو الله ولو كانوا مقتضيا للعلم بالحق والحق هو الله فلو كانت
وقوله على انما العباد بالحق باذنه لكانوا لا يفتخرون بالحق بل يكونون بالحق كغيره من المخلوقات لان الله تعالى
عن تباركنا حوربه لاحتمال ان يكون جبارا عن كل شيء فيكون له الحق في كل شيء والحق في كل شيء
جبارا عن اعتقاد عدم حقيقة الامر وجبارا عن عدم اعتقاد حقيقة امر وجبارا عن تركه ان يترك او يعطى
كيفية في شئ من ذلك كما نطق الاحتكاك الى كون جبارا على كل شيء جبارا على كل شيء لا يتركه لا يتركه
الا ان كان جبارا على كل شيء كاهل الجبارين او من منعه من هذا وجعله وابا ما كان فلا يستلزمه ولا يتركه لان ما كان
منه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
ان الامر بالحق لا يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
على ان لا يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه
سقط التور واليهود والذين بها الذين آمنوا ان تسبيحهم خلقا وجميعهم على علم باليوم
الآخر قالوا انما العباد بالحق والحق هو الله ولو كانوا مقتضيا للعلم بالحق والحق هو الله فلو كانت
وقوله على انما العباد بالحق باذنه لكانوا لا يفتخرون بالحق بل يكونون بالحق كغيره من المخلوقات لان الله تعالى
عن تباركنا حوربه لاحتمال ان يكون جبارا عن كل شيء فيكون له الحق في كل شيء والحق في كل شيء
جبارا عن اعتقاد عدم حقيقة الامر وجبارا عن عدم اعتقاد حقيقة امر وجبارا عن تركه ان يترك او يعطى
كيفية في شئ من ذلك كما نطق الاحتكاك الى كون جبارا على كل شيء جبارا على كل شيء لا يتركه لا يتركه
الا ان كان جبارا على كل شيء كاهل الجبارين او من منعه من هذا وجعله وابا ما كان فلا يستلزمه ولا يتركه لان ما كان
منه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه انما يتركه

او غير احد يقولان بان العلم على الحقيقة لا يتغير من الحوادث في زمان المكان بل على الحقيقة في زمان المكان
 سواء المكان هو المطلق الذي لا يتغير من حيث هو وحيث هو من زمان المكان وهو هذا وان كان المنة انما
 هو زمان لا يتغير من زمانه او ممتد من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 اسما او الضمير وحيث هو من زمان المكان الذي لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 اسما او الضمير والمكان هو المطلق الذي لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 المطلق فيختلف من جهة باختلاف تعريف المطلق وقد اشار الى ذلك في الكلام على تعريف المطلق والمقيد وهو
 بذلك شاع وجنس وقد يطلق المسمى على كل من هو من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 اقل من الموصوفات كقولنا ان من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 هو مطلق وجنس من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 المسمى على الصور **وهنا** ان يتعلق به ما يدل على طلب الجاه وهو لا يعمل على العوم الاستثنائي فيكون الحكم الاتي
 اذاه وما يشاع عنه ولا على العوم المسمى فيكون الحكم مجموع الاول من حيث المجموع واما مقيد العوم الذي عين كون
 غير في زمانه لا يجمع في زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 والآن ان ما ذكرناه يجمع عليه جميع المفسرين ومن لم يدق تتبع في الحقيقة والمطلوع على سيرة العمل وبطريقة ما ذكرناه
 ذلك هو المجموع من سيرة الحقيقة وادراك الانسان للاختلاف التي لها في العمل في زمانه لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 ومن ذلك ان ما بالي قد مثله وارجا عن عمد التكليف وان المستفاد من ذلك التعليق بايراد المنة في
 انما توجد في زمن واحد من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 ذلك مطابقة لاعتقادنا وانما لا يخفى ان المنة هي التي لا تتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 التعليق على ان على قولنا ان المنة هي التي لا تتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 ولكن يفتقد من كل الاختصاص في الحقيقة ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 في ذلك من الحكم المعرف في العلم بان على الحقيقة من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 الكيفية والفرق المتكفر في زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 وان وقع من ذلك ان العلم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 الاشارة الى ان العلم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 بان ان يكون قسريا او غيرا وشبهه موصوفا شائعا في زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 وغيره فلو ان العلم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 حله في العوم الاستثنائي فيكون الحكم متغيرا في زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 في زمانه لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 من الحكم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه

الآن يترك جميع جزئياتها فيكون الحكم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 الاستثنائي فيكون الحكم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 جميع الضمير والآن في ذلك بان ان يكون طلب لزيد بعنوان الزيد ولا في ذلك لان الضمير بان يكون
 العلم **وهنا** ان يتعلق به ما يدل على طلب الجاه وهو لا يعمل على العوم الاستثنائي فيكون الحكم الاتي
 الجمع وقرطانيا وقد اشار الى ذلك في الكلام على تعريف المطلق والمقيد وهو
 وغيره الحكم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
وهنا انما الاختصاص من جهة العلم وقد اشار الى ذلك في الكلام على تعريف المطلق والمقيد وهو
 لان فتر في حقيقته **هنا** انما الاختصاص من جهة العلم وقد اشار الى ذلك في الكلام على تعريف المطلق والمقيد وهو
 فيها ذكرناه وهو واضح ولا يقال في ذلك بان العلم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 وقع فيها العلم وسد لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 يحصل العلم على الحقيقة بان الحكم على الحقيقة لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 في جهة هذا الاختصاص المتشابه في زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 من الاصول التي لا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه ولا يتغير من زمانه
 ووقعت في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 سليم وسلك مستقيم في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 الحكم بالعلم بالعلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 لذلك العلم اني وما به من العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 خارجا في قولنا وحاصل العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 اشاع ارادة المنة والحقيقة في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 وجود الحاصل لجميع الاثار او بعض غير معين كقولنا ارادة البعض في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 من العلم ومن جهة العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 الجمع وهو العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 ثم بعد ذلك من جهة العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 انما في اشارة العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 العلم من جهة العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 حله من جهة العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم
 وان كان هذا مع العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم

وان كان هذا مع العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم والتساوي في العلم

المعبر عنه وهو المنهني الى اليقين كقولهم الكتاب و في بعض ثلثات جدوى في هذا الكلام و لو انما العلم
على ان الفطن في نفسه ليس بجبر ولا كمال و لولا تحييز علم بقول دليل فان لم يأت في فكره ويزيد في العلم
وما لا يفي به مقام اخر من ان اكمل عدم جبر الفطن وهو الثاني جميع ارباب الغفل والعقول امكن جبره علم
في موضع قال دليل لا يبرك لا يفي على المطلق و قد شرح ان يرد للفرق في ما لا يفي جواب مسئلة هل الخلافة في
فروع الدين تجري مجرى خلافة في اصوله واهل الخلف في الامرين على حكم واحد لان في بيع الدين عند اكمل
في اكمل واحد منها اذ لا فاعله واصل لا يفي وان التوصل الى العلم بكل واحد من الامرين بعض الاصول والفرق
بممكن صحيح وان الفطن لا يحال في شيء من ذلك و لا لا جبرها والمغضى اليه الفطن دون العلم والشيعة الاصلية
مطابقة بين شهد على ان فاعله في الفروع كما انها في الاصول في الاحكام وفي الاخرى في بحث الاجتهاد الثالث
في الثاني ثلثا مطلقا الفطن وهو ما اخذنا بعض الفضلاء وصورنا ان في كل حصول ثامن تسع ان العلم
انهم كانوا يعلمون بكل ما حصل لهم الفطن باذنه واد المعصوم سواء كان متنا حصول هذا الفطن وانه يجهل الا
مستند في علمه في غيره ذلك وعلو على هذا ان لا يكون العلم باحوال الولا يحتاج الى البراءة فيحصل هذا الفطن
من واد يفي فاعله الضعف والاحتمال من واد من هو في غاية الفقر والحرمان لا علم الفاعل بكل ما حصل
لهم الفطن بل الفطن احوال القدماء عدم علمهم الا بالقطعات و كلام السيد الفطن في ان ادركت فروع يمنع العلم
بالقطعات كما لا يخفى على من له ادنى تسع واكثر هذه الاخبار الضعيفة باطل في اكثر من وجه و قد عرفت
في رساله الفاضل ملا عبد الله ان تلك من حكم ما حصل لنا الفطن باذنه واد المعصوم وملاوه او تعلمه او لم يعلمه
سواء كان نشا لولا جبر السند او مستندات او مسئلة مضرة كانت ومقطوعة الى غير ذلك لا فاعله انما
ما التسع ان علمنا السلف كانوا يعلمون ما حصل لهم الفطن باذنه واد المعصوم مطلقا و فلا حاجة الى العلم باحوال
الولا تلك هذا ربط الى ان قال في ذلك ان السلف كانوا يعلمون ما خلقوا من ادوار المعصوم و ما خلقوا فاعله انما
اما اوله فانه كثير من القدماء من علموا العلم بجبر الواحد وعلموه بان لا يقيد الا الفطن كالقياس وهو من والشرع
تكتف بكن لعل بالعلم اليقين بل هذا امر بغيره بل مرتبة تظهره تسع كلام ابو القاسم السيد المصطفى في الكتب
الاصولية كما لا يخفى وغيرها و اما ثانيا فانه لا فاعله على العلم بالقطعات و فاعله وقيل في فروع المعصوم او تفرع
ما لا يسيل اليه فاعله اطلاع على انه علم بما هو مطلق لتاعلى ان علمه بما هو مطلق فاعله فاعله فاعله العلم الا
فيل من السائل نادى ولب شرعي كيف يحصل العلم باطلاع السلف على العلم بالقطعات ان اراد المعصوم مع انه
لم يقبل احد من العلماء ان السلف كانوا يعلمون بالقطعات من المعصوم سواء كان الرضى عادلا او فاسقا و السلف
خلد كما علمت وما واد من العلم بالكتب والوثائق و فاعله بما علمه يثبت عندنا من فاعله لا يدل على علمه بالقطعات
او حصول القطع بالقرآن وغيرها في هذه المواضع مشهور وكذا اخبار الثقات فيها ممكن وعدم شئ الشئ عندنا
لا يدل على عدم شئ عندهم بل شئ عندهم لا يشهدنا انهم ادركوا العلم اليقين لا يستقيم انفق الرضى عندهم
لا يخفى فكيف يمكن الحكم بجبر هذا بانهم كانوا يعلمون بالقطعات مطلقا مع ورود النص من الذي عندهم في غير

مع من فطن العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
ولكن ليس علمنا الفطن بل ما ثبت جبره و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
فليس كالعالم فاعله لا يبعد جبره و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
الاجتهاد والاعتماد على دليل كان وفي مقام كان و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
فمن يثبت على فطن في امر من الامور الدينية سواء كانت من الاصول او الفروع او المروعات لا بد ان يكون قيام دليل
فاعله على جبره و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
كان ما يقف على شهادته انما انما او غير مفيد للعلم ولو كان تسكا و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
ويكون جميع اصول الدين طبيعية وتكون الاصل الايمان في عدم جبر الفطن وهذا في نفسه بغير دليل
من ذلك هو مشقة علمه من الاماير بل عايشه السليمان بل المكيين بل كانه العقل فاعله من القطع و فاعله لا يبعد جبر العلم
من العقل ولو كان عايشا لا يتصور الايمان في اصول الدين ومروعاتها على الفطن من غير انشاء و فاعله لا يبعد جبر العلم
والثبات و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
فجميع الاعتماد على من البديهة ولكن غايه ما يلزم ما ذكرنا ان الاصل الايمان في جميع الفنون المتعلقة بجميع
المطالع الجبر وعدم جواز الاعتماد وعدم صحة كانه الاصل في جميع اقسام الشهادته واديد العلم عدم جواز
الاعتماد وهذا لا ينافي ما يدعي من ان الاصل في نفس الاحكام الشرعية بعد استناد باب العلم بها بالنسبة
الى المجتهدين بعد استنفاد الفروع جبر الفنون التي لم يتم الدليل الفاعل على عدم جبرها قيام الدليل الفاعل
على هذه البديهة وبما في الاشارة الى اذ انحصار كليات البليات اخرى انصهرتها وانفلاص اصول
باصول اخرى غير غير في الشريعة من ذلك اصلا للزجج و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
ولا تم انقطاع الاماير على بطلان هذا الاصل الثاني في باب الفنون وعلى سائر الاصول الا ان جميع الدلائل
الا في الفنون التي قام الدليل على جبرها بالخصص كما ان الاصل من هذا الكتاب بل ربما يدعي الجمع على
الانزوي وذلك لوجهين احدهما انما جاز ان اصحاب يعتمدون على روايات كثيرة كما يصح في لغة المشهور
والمرئز والموافق للشهور وغير ذلك وعلى فطن عديدة متلفذة لروايات واحوال الروايات فاعله لا يبعد جبر العلم
بانه لا يتم دليل فاعله من الادلة الاربعة على جبر تلك الفنون بالخصص وليس الوجه الاصل في جبر الفطن
وما جاز من تسع طرقة لاصحاب في مقام استنفاد الاحكام الشرعية من مداركها ولا حكايتهم العقيدة
الاستدلال اليه ليرد ذكره وان كان جاز على انهم بنا في ذلك فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
يقول بانك واداب العلم بمعظم الاحكام الشرعية الشرعية وبمقتضى جميع الشكايات والاحكام الشرعية اصولها وفي غيرها
وعدم كفاية الفنون المخصصة التي في الفاعل على جبرها بالخصص للدلائل معظم تلك الاحكام لتسليط
الفايز بل قد يدعي فاعله ما ساق الاشارة بقول باصا للزجج و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم
المعدومات الملتصقة بها فيقول القول بهذا الاصل من باب الجمع المركب و فاعله لا يبعد جبر العلم و فاعله لا يبعد جبر العلم

[illegible]

مجموعه

[illegible][illegible]

ان پکرنے

في بيان الله
الطيف

عسر

التكليف بغير معرفته على الظن لان تحصيل العلم بان غيره لم يتقبل غير ممكن بل الممكن الظن وفي كثرى رغب على
 احد طريق ما شاك فيه في العلم بغيره على ان تحصيل المتيقن غير كثير من الاحوال فالتكليف بالظن تحصيله لا يسهل
 والرجوع في الشك في مسئلة ما لم يمتثل لها داخل في الرتبة في حجة كلامه لكن المشهور الاول لان على وجه
 العمل على الظن مع تعدد العلم وهو الغرض هنا وفي ذلك البيان لا بد من ان يكون العمل والشعر على الظن الا مع
 ان يكون مرسوما لا لاداء الحراز من ولا انها على المتكامل في المسائل الفقهية فيها او لطلبها من زعم المحقق
 القدر والتسليم بالعمل والتكليف بالاطاعة في بعض الايات والاعتبار على الاجماع ان ذلك الغرض من التلذذ
 واجتباب الاجتهاد في تحقيقا وفي جمع العلم لا في اتمه اما وجوب الاجتهاد في القبلة فلا نفاذ في حصول العلم وجب
 مقاصد وهو الظن من امارات شرعية وهو الذي يحصل بالاجتهاد ولكن بغير عدم الاكتفاء ان كان من تحصيل العلم
 وفي بعض شريعتنا لا يشرع لاجتباب العلم بغيره في الظن في القبلة لان وجوب الاستنباط لا يستطاع تعدد العلم
 فلو لم يكن الظن كافيا لان ما سطره الاستنباط الى اربعة مرات وكلها غلبة في الذهب ان كان لا ينجح
 فلو لم يأت في الشرح الا في القائل الساطع في تكليف بالاستنباط ولا سبيل الى تحصيل العلم الحاصل في الغالب
 فوجب اتباع هذا الا انما ان يفي التكليف بالاستنباط ويزعم منه التكليف بالاطاعة او سطره التكليف بالاجتهاد
 واساويه بالاطاعة في العلم بالظن الحاصل من امارات وفي من جملة العلم الاكتفاء بالظن فيها بغيره
 العلم بالاشارة فيكون لا يرد ويد ذكره السيد في مواضع من كلامه في تفسيره في الاحكام وغيره من الاول المشهور
 للظن الحاصل في الصلاة لا شات الاحكام الشرعية كما هو متفق عليه في موضع اخر من ان الحاشي في امارات العلم في
 شرعي كانت التكليف بغيره بالظن فلهذا في الواجب مقام الاحتياج على غيره من الواجب انما تلتزم ببقاء التكليف الى
 يوم القيمة سيما بالاصول الفقهية ويزعم السيد في الزعم والاصول والاحتياج والاحتياط والاحتياط وانما هو جامع ان جازيها
 ورشها ونظما ومراعاتها وما يتعلق بها فالتكليف بالظن الفقهية بحيث يقطع بغيره في جميع هذه الامور فيكون
 هذه الامور عند ذلك العمل بغير الواحد ومن انكر ذلك فاما ان يتكامل باللسان واليد وطعن بالامان وفي القائل
 في كثرى من ان يشرع بعض المحققين بحصول الظن من الاستصحاب الا ان من جازيها كل في الجهد في المعرفة في العلم
 انما بين اليقين انهم يتبعونه حصول الظن والاحتياط في الجهد بغيره من جهة ما يرد من جهة الذي ذكره
 ان باب العلم ممدود والطريق مختص في الظن فيكون جازيها ولا في جميع الظن على غير ان الظن الذي يحصل
 القياس والاستصحاب وانما له ليس بغيره عندكم واما في الدلالة فلا تذكرك من حيث عندكم في زمان الاثنية والصد
 الاول فكذلك بعدة فخر من الظن التي يحصل منها كانت في ذلك الزمان انهم جازيها من الواحد وما يرد
 عليه من روافد الاحتياج بغيره من جهة التسليم والعدل والاعتدال في مثل الاستصحاب بغيره في ذلك
 مقام في حجة كلامه لانه ثبت في الاصل الثاني ان الظن في نفسه ليس بغيره بل العمل بغيره انما عليه من عندكم
 وان يكون بغيره الاشتدادات الغرض من وعلى هذا نقول لا بد من دليل على جازيها ما نحن فيه من الظن
 وعلى وجهه التمسك بغيره بغيره بل على غير ان العمل بغيره ببقاء التكليف والاحتكام الشرعية لولا كان باب العلم

بها

بها ممدود والتمسك بغيره بغيره بل على غير ان العمل بغيره ببقاء التكليف والاحتكام الشرعية لولا كان باب العلم
 بالاجتهاد بغيره بالاطاعة في العلم بالظن الحاصل من امارات وفي من جملة العلم الاكتفاء بالظن فيها بغيره
 العلم بالاشارة فيكون لا يرد ويد ذكره السيد في مواضع من كلامه في تفسيره في الاحكام وغيره من الاول المشهور
 للظن الحاصل في الصلاة لا شات الاحكام الشرعية كما هو متفق عليه في موضع اخر من ان الحاشي في امارات العلم في
 شرعي كانت التكليف بغيره بالظن فلهذا في الواجب مقام الاحتياج على غيره من الواجب انما تلتزم ببقاء التكليف الى
 يوم القيمة سيما بالاصول الفقهية ويزعم السيد في الزعم والاصول والاحتياج والاحتياط والاحتياط وانما هو جامع ان جازيها
 ورشها ونظما ومراعاتها وما يتعلق بها فالتكليف بالظن الفقهية بحيث يقطع بغيره في جميع هذه الامور فيكون
 هذه الامور عند ذلك العمل بغير الواحد ومن انكر ذلك فاما ان يتكامل باللسان واليد وطعن بالامان وفي القائل
 في كثرى من ان يشرع بعض المحققين بحصول الظن من الاستصحاب الا ان من جازيها كل في الجهد في المعرفة في العلم
 انما بين اليقين انهم يتبعونه حصول الظن والاحتياط في الجهد بغيره من جهة ما يرد من جهة الذي ذكره
 ان باب العلم ممدود والطريق مختص في الظن فيكون جازيها ولا في جميع الظن على غير ان الظن الذي يحصل
 القياس والاستصحاب وانما له ليس بغيره عندكم واما في الدلالة فلا تذكرك من حيث عندكم في زمان الاثنية والصد
 الاول فكذلك بعدة فخر من الظن التي يحصل منها كانت في ذلك الزمان انهم جازيها من الواحد وما يرد
 عليه من روافد الاحتياج بغيره من جهة التسليم والعدل والاعتدال في مثل الاستصحاب بغيره في ذلك
 مقام في حجة كلامه لانه ثبت في الاصل الثاني ان الظن في نفسه ليس بغيره بل العمل بغيره انما عليه من عندكم
 وان يكون بغيره الاشتدادات الغرض من وعلى هذا نقول لا بد من دليل على جازيها ما نحن فيه من الظن
 وعلى وجهه التمسك بغيره بغيره بل على غير ان العمل بغيره ببقاء التكليف والاحتكام الشرعية لولا كان باب العلم

بها

في الاحكام الشرعية بل بقاء الشريعة لا يرد الى يد المفسر وكونها منشأة من امر متضمن بعد جهات الدين وما
اجمع عليه السلفين يظهر من الاختيار المثلث اربعة وسدس باب الفقهين بنفاصل تلك الاحكام وعلى هذا ما يشهد
على العالم بعد الاعتراض على ما في العالم من دعوى انحصار القطعي في الضروري نعم هذا العدد من العلم لا يمكن
للتشاكيف والاحكام الشرعية التي يقطع بها بقاءها الى يوم القيمة مع عدم التمكن الثابت عندنا لبعضها
كان العدد الضروري من الدين او الذي لا يمكن سائر الاحكام الشرعية فلا بد من اعتبار ان عدم التكليف
بما لا يطابق وعدم امكان الخدم من العهد بعينه من الفقهين مع ان عدم اليقين بالسهولة يمكن لعدم الحجج والادلة
يريد منا اليسر ما ذكره في الفرائد ان كان على الدلالة لا يمكن ولا يصدق ولا على اصله البراءة فلا حجة
الى عيشة الفقه في كل ما ليس بضروري وفي كلام تعين الفضلاء ان طرف القطع متضمن في اكثر المسائل الشرعية
فاما ان تكون التكليف بهذه المسائل مطلقا مطلقا واما ان تكون متضمنة بها بغير حصولها من اتي
شيئ كان او بغير حصول من سببه ومن سبب والا اول باطل بالضرورة من الدين والثاني بطلان من غير دليل
بالقياس وانه انما يتناول ما لا ثالث له من المعاني وليس هذا السبب هو العلم الذي ثبت في جملته من غير
سماها في المسائل التي ليس لها طريق القطع بل عدمه ولا سيما الاعمال بل من تلك المسائل ولا متضمن مع الاحكام
والدلائل العقلية الظنية لا تفرق بين كونه في هذه الصفة شرعية مع بطلان قوله لا بد من هذه التكاليف ايضا لا
على دليل من تلك المسائل والمسائل الباقية التي لا دلالة لها عليها انما هي من تلك المسائل ولا بد من العلم بالاحكام
التي اجتمع فيها شرائط جواز العمل قال القاضي الفاضل الحنف صاحب العالم ان باب العلم القطعي مبني على ان لا يكون العلم
على بقاء التكليف بالشرع طريق العلم اليقيني الاحكام الكثيرة الفرعية فان الظاهر من هذا ان العلم بالاحكام
الرفاع التكليف ما ذكر في الدرر بعد العدة في بحث القياس مقام ذكر الدلائل الثابتة فيجب استدلها به ما قال
ان اثبت ان لا بد في الفرع الشرعي من حكم واحد متضاد ولا يلاص على حكمها فيجب ان يكون متضمن بالقياس وما
استدلوا بهذه الطريقة من وجوه انما لا بد من العلم بالشرع في طلب احكام الحوادث الى الشرع فاذا علم ذلك
من حاله في جميع الحوادث على كثرتها واختلافها ووجه ان لا يتقيد على هذه الاحكام ببقائه ولا دلالة قطعية بعد
ذلك الا القياس ومنها ولا بد من العلم بهذا الاستدلال بخلاف الطريق الاول التي سكتها هذه النظم
لم يرد في هذا الاجماع على نفس القياس بل يرد على اجماعهم في طلبهم الاحكام من جهة الشرع وفي الحقيقة
الاولى اعترضوا على نفس القول بالقياس في الحوادث التي شرع حكم لكن ما كان في العقل او فيها حكم ولم يختلف
معهم في ذلك الحكم فيها جازم فليس في ذلك حجة على ما لا مانع من ان تعلم هذه الطريقة على الوجه الثاني الذي
ذكره واعتقدوا انهم لم يردوا من الطائفة التي يدعون علمهم في اوجه الاول فيجوز تحريك في الشك من العلم
مبنى على ان لا يضر بل بظاهره ولا دلالة على احكام الحوادث فيجوز ان لا يرجع الى القياس فيها ووجه
خوط الفناء ولا تالذ ببقاء جميع ما يختلف فيه القياس من الاحكام لوجه في التصريح ان حاله متفق على جمل
بعيد يمكن ان يكون للجدد وان القطع على انفسا ومثل ذلك لا يمكن بما يشهد من امارته على اكثر ما في هذا

الحكاية

والقول بالانق
كذلك

يكون

يكون جميع الحوادث التي علمت عليهم فيها للاحكام من جهة الشرع لا بد من العلم منها وان لا يدعيها من حكم شرعي
ثم نقول انهم ما رجعو ايضا لطريق من جهة الشرع الا الى القياس وعلى ما ادعى خلاف ذلك المجتزأ من ايام من جميع
ما يحدث الى بين العدة هذا حكمه وان لا بد من ان يكون المرجع قبل الى الشرع ولا يجزأ ان يحكم فيها بحكم العقل ولم
ان كانت الحوادث التي ثبتت بها الصحابة لها حجة في الشرع بعينه ذلك في كل جازم من اجل هذا الا انهم لم يحكموا
على ان يردوا من بعدهم ما يفتضيه ان يرجع الى حكم العقل في مسئلة وهو ضروري لا يوجب على من لم يثبت له نص
من قرين ما جعله بالعقل واحد وفي العدة في بحث خبر الواحد وليس لاحد ان يقول ان الربوك في البيع ولا في غيره
الامانة ثبتت خبر الواحد وجب العمل بحكم العقل لا على ما فعل به ادعي ان تكون الحوادث لا حكم لها من ذلك
لانها لا يمكن في الشرع دليل على حكم تلك الحوادث وجب بطلانها على مذهب العقل من الخطا والامانة او الوفاء
بخط الحجة الواحد وفي التفسير في البحث المذكور ومذهبهم بان الشرع لا يعود الى خبر الواحد انما حدثت لها
وليس فيها دليل على حكم متضمن لشيئ يعبر عليه لانه الضرر انما يعود الى ما هو محقق في نفسه فغيره ان يرد على ان
خبر الواحد بهذه الصفة عندنا لانه لا بد من العلم على حكمها دليل يوجب العلم وهو في الدليل رجعا الى حكم
العقل فليس فيها خبر من علم ما ادعى قال في بحث القياس من يفتقر اليقين بان قالوا استدلوا بان لا بد في
الفرع الشرعي من حكم واحد متضاد ولا يلاص على حكمها وجب ان تكون متضمن بالقياس والمجربين في ذلك ان
لهم ما انكر ان تكون متضمن في الحوادث التي لا يصح على حكمها باحكام العقول لا بد من كون حكمها من التكليف
لوجب في حكمه الدلائل التي لا يجزأ عليه الاختلال بالراجح ان بيننا في تقديرنا من جهة الشرع قطع بطلانها
فيكون حكم هذا الحادث باقية الشرع ثابت لحكمه لا يمكن شرع في وجوب الرجوع الى احكام العقول من تخمين او
الرجوع الى اربعة بقوله الذي يوجب الموضع وفيه في بحث خبر الواحد في مقام الاستدلال على جملته الرابع عشر
اقول نعمتوا بعدد ما عدهم من غير القياس من خبر الواحد علم حكمهم بطلانها من جهة الشرع وذلك قطع الطريق
بان كان المخرج عدم دليل الحكم وانما لا بد من بطلان القياس في الراجح ولا يرد الواحد فانه لا يشك في
من الحكم الشرعي والرجوع الى البراءة الاصلية على هذا الموضع من الراجح من الحكم الشرعي عند الخلف في
يخفف على كون خبر الواحد مجرد دليل او كونه حجة مشروطة على اشتراط خلو الرأى مع وجود من الحكم الشرعي
وهو ما يشك في ان لا يخلو الرأى من الحكم الشرعي فان حكمه عند عدم ادلة اثبات الحكم الشرعي
فهذا الحكم وعدم ذكر شرعي فان انقضاء عدد ذلك الشرع بعدد وجه الشرع مدرك شرعي في الحكم وفيه نظر فان
الحضرة في موضعين من خلو الرأى من الحكم الشرعي فلا يمكن من بطلانها على الدليل فلا بد من جعل حكم
لهم عند عدم ادلة اثبات الحكم الشرعي ففي ذلك الحكم وان مدرك شرعي في المثال على التام من الراجح في ان
كل واحد منها حكم شرعي من جملته لا محالة ولم مدرك شرعي من جملته في الراجح في ذلك فثبت القياس
في مقام ذكر الحجج على جملته الرابع عشر كعادته لا بد منها من حكم لا بد ان تكون المدرك من الحوادث
بها ولا اجماع وليس بعد هذا القياس وان لا يمكن حجة ذلك اكثر الرأى من ان يكون الحكم الطريق والاختلاف

يكون

منه فحصل الظن القوي بها في كثير من جهات ما لا يحصى من كماله لا يتناول كلام من عدل حال الذين الحرف في الحاشية
 ليس من كافي المنع من لزوم العمل بالظن حيث ينسب طريق العلم بمعظم الاحكام الشرعية الفريدة بحيث يلزم العمل
 بالبرهان من الذين يقدّمون إمكان الأثران بعمل من الاعمال لا من العبادات ولا من المعاملات كما هو المقصود
 المحقق في ذلك لان المعاملات من الاحكام الغروية يترقى هذا الزمان بلى في كل زمان حتى في زمان النبي صلى الله عليه وسلم
 الا انه لم يترك العمل بغيره في الغاية ومع ذلك هي امر راجح لا يمثل الصادرة واجبة في الطهارات من الحدث والكسب
 لها والبيع حلال وصحيح ويخرج ذلك ومن الظن انه لا يمكن الاثران بعمل على وجه القطع من عباد الله او معاملة عباد الله
 تلك الامور الاجمالية قطعا فلا يمكن الاقتصار على تلك الامور الاجمالية المطلقة بها والمصلحة والبناء على القطع
 بدون الامور والشرائط والمواضع عينية الاحكام من العينية والكفاية والتجديد والبرهان واليقين
 والشرطية وغيره ذلك على اصالة البرهان وعدم التكليف بها لانها لا ينفق من فروع الدين التي هي مطلقة ووجهها العلم
 في ابدانها وتامسها والمكسبات من الدين وفي اعداد المسائل بل مطلقا اهل الدين بل العلم كما قد ذكره المتن
 في الغاية ثم غاية ما يشق من كلامه ان ذلك الجملة هي العلم باصالة البرهان في علمه في ذلك شرعي على
 ثبوت حكم محقق لا على ما كان ولا على خبره او على ما قيل من عدم ثبوت حجة ما شرعا وهذا ينبغي ان
 والعمل به بما كونه المحققين ثم في ذلك ان ما هو العلم بالبرهان والبرهان والبرهان في الحكم في جعل
 الفرض فلا يقطع فيها ذكره كما لا يخفى وقد اشار الى عدم ثبوت العلم باصالة البرهان في جعله على
 حال الذين الحرف انهم فقال بعد الاشارة الى بعض ما قد مر وما لا يخفى من ان العلم باصالة البرهان في جعله على
 صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان لا العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 ثم يحصل العلم بغيره كما هو العلم باصالة البرهان لا العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 لا يثبت تكليف علينا الا بالعلم او بالظن المعتبر بالحجة متقيا انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 الاصل المذكور فيقيد بغيره من العلم بالاصل من اخبار الامام فلا يخفى انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 انتهى لمصلحة المصلحة من ان الضرر من العلم لا ينفق ولا ينفق بل لا ينفق على البين في رفع اليد
 عما سواه بالبناء على اصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 بخلافه الشك في البينة البينة غير مقصود على ذلك فمناقا الى الاجماع في اشراكنا مع الحاشية في التكليف
 المحققين في انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 الامتنان والامتنان من باب التقدمة لان العمل لا ينفق في البرهان الاحتياط لا ينفق في تحقيق الحاشية الواجبة
 مجرى امتثال الاثران ما هو العلم بغيره كما هو العلم باصالة البرهان لا العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 العلم غير انما هو العلم بغيره كما هو العلم باصالة البرهان لا العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 لكن لا يمكن عدم العقاب لمن لم يكن لا يمكن عدم العقاب على سبيل البينة لان الاثران بجميع المحطات في جميع
 الاحكام يترقى الى المحقق المتقيد بل لا يمكن الحاشية من جهة اخرى ولا يمكن الجمع مثل انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على

جميع المحطات

او المحدث وكذا الوجه وامثال ذلك والحق ان العلم من كتاب الطهارة الى الديات قطعات اعمالي ونسبنا
 لتفصيل العلم فيكم بالظن فلا بد ان يحكم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 لان الظن اذا حصل يكون خلافا للبرهان فلا بد ان يحكم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 ليس حكم الله ونفس العمل مع ان الظن الشرعي انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 الله الظاهر بل ولا العمل به لانما العلم بالاصل وكيف يرضى بالبرهان والى ما ذكرنا اشار في قوله
 لو لم يجب العمل بالظن لزم من جميع المرجع على الراجح وهو يدعي البطالة والبرهان وذلك ان الاثران
 يبرهنون العلم بالقطع بغيره كما لا يخفى او الاحتياط في ما لا يتبادر الى ذهنه من العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 وايضا حريان اصالة البرهان في العبادات محل نظر لانها في حقيقة من فروع الدين التي هي مطلقة وعلى تقدير تسليم البرهان
 فالقطع به محل نظر بل فاسد وما المعاملات في كثير من المواضع لا يتبادر الى ذهنه من العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 وكذا انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 اصل البرهان في حقيقة ما نحن فيه العلم بغيره كما لا يخفى او الاحتياط في ما لا يتبادر الى ذهنه من العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 المعنى من اورد من الحاشية فليلاحظ فاصالة البرهان انما ينفق في غير ما اشارنا اليه من ان العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 على خلاف ذلك اوله من الظن بل وحكمه بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 فربما سلمنا القطع لكن لا يمكن في موضع العمل بالظن بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 فيكم بعدم العقاب والظن البين انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 كان راجحا البرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 فيبرر ولا الظن بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 الاحتياط والادوات فيقيد بغيره من العلم بالاصل من اخبار الامام فلا يخفى انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على صاحب ما كان انما هو العلم باصالة البرهان في جعله على
 بمعظم الاحكام الشرعية الفريدة مع العلم ببقاء التكليف عاين العلم بالظن لانه ان يكون الواجب هو العمل
 بالاحتياط في كل ما يتصل وجوبه من العلم ببقاء التكليف عاين العلم بالظن لانه ان يكون الواجب هو العمل
 وكان محصورا بوجوب العمل بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 بعد ما حكاه من سائر اربابنا هذه الطريقة بغيره كما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 قبل ما جعله بغيره من كل ما يتصل وجوبه من العلم ببقاء التكليف عاين العلم بالظن لانه ان يكون الواجب هو العمل
 الذم في كثير من الاحكام انتهى لا نفق الاصل المذكور فاسد ما قد بينا وجهه مقام انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 مزيد عليه وقد عرفت رجال الدين انما هو العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 مردوا بين الوجوب والبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله
 جميع ما يمكن عاين العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله

فيكون العلم بالبرهان من الموهوم هو حكم الله نعم يعني ان ما هو العلم انما هو العلم من الله هو حكم الله

بان يصلي ثارة بالجهز بالنسبة مع قصد الحرب بالسريته ثارة بالاختلاف مع قصد الحرب بهاد ثارة
 بالجور بالنسبة مع قصد الاستحباب بهاد ثارة بالاختلاف مع قصد الاستحباب بالخير في الاختلاف
 لا يصح الركن تحصيل الاحكام في جميعها ان لا يتيسر الا بمقتضى عظمه وخرج شديد لتعليل العمل بالظهور
 وفي العمل بانها والاحاد ورعاية الظن الماسل بهاد ثارة بالاول والثاني والحق ان الحق الى الحق انظره اسلم
 وانما يعلم انما وقد اشار الى ما ذكره من ان قد يرد من بينا يمكن ان يرد من الغرض منها الى التفتيش في حق انظره عند
 كان لهجهان متعدده متغايرة في الغرض والضعف في العدل عن الغرض منها الى التفتيش في حق انظره عند
 واخذ العلماء من تخرج المرجع على الراجح وقد اشار الى هذا في حله من الكتب في النهاية في مقام ذكره
 مجيء الاستحباب لا يرد له لم يوجب ان تخرج المرجع على الراجح وهو يدعي البطالة وتختلف في مقام ذكره
 على تخرج القول بان الرضا يحصل بالعد على اكثر الاحكام عليه فيكون راجحا فتمنع العمل به لانواع العمل
 وتوجب بطلانها في الشك في ذلك لان العمل يحصل بشها ودين مع القيام العمل البين يجب العمل عليه
 العمل بالراجح وتخرج العمل بالمرجع وذلك الراجح لا يوجب مطلقا بل لا يوجب في شها ودين الواحد
 الثاني والبيان مع حصول الظن لا تفكر ان لا تكفي بطلان في الظن السند الى سبيل عباد في نظر الشارع
 المتيقن في مقام الاحتياج على غير هذا الواحد لا يمكن العمل بالمرجع فاصح ان العمل بالراجح لا يوجب
 المرجع على الراجح ولا العمل بهما معا لبيانها من التناقض ولا وكما كان ذلك في العمل بالراجح وهو الظاهر
 غاية لبيان في مقام المذكر انما العقل هو ان العمل بخير الواحد موجب لدفع ضرر وتفتيش في العمل بالراجح
 واجب ببيان الصوري ان العدل انما يحصل من وجود الامر وادامه هذا الظن الى ما علم ان الخلق لا يفتي في
 العقاب يحصل من العقاب ببيان الكبرى ان العمل بخير بالراجح والمرجع في العمل بالراجح فقط
 المطور في العمل بخير العقل عند الخلق المحققين قال ابو الصالح فيقول الظن مقام العلم لان الشريعات كلها
 وان العمل بالمرجع مع قيام الراجح به اجماعا وجميع الفائدة شرح الارشاد للقدس والى في قوله لا يمكن
 للرجوع عليه الظن لعل المراد بنبذ الظن الذي هو القرب القابل لا الظن الغالب كذا يجب يحتاج الى
 حتى يثبت له هذا الحكم فان الظن الحكم يجرى تحقيق الرجاء للعمل بالراجح وانقاء المرجع وهو بهذا المعنى
 مشهور ومعارف وهو مقتضى الفري والتأمل في الجملة لا يوجب قنينة الظن محذور في الطيف وفيه والعمل به
 هو المعارفة في الشرح وفي الاختلاف قالوا ان ثبت ان مخالفة الامر الرسول سبب لاسقاط العقاب فاذا انظره
 بذلك عن الرسول وعقب على الظن صدق ما انما يجب العمل بالاحكام الراجح والمرجع او ان كانا معا او العمل بالمرجع
 دون الراجح او بالعدل لا سبيل الى الاول والثاني والثالث لا يوجب تخرج من سبب الراجح وهو العلم والفتاوى
 ما المانع من القول بان لا يجب العمل بقوله ولا يجب تركه بل هو جائز الشك بان مخالفة الامر الرسول هو حجة
 لا سبب في العقاب سلبا فيما امر به الرسول وما مع عدم العلم به فهو محل النزاع وفي رواية الحديث في الجاهلية
 سر من ان العقل لا يرضى بغير مرجع على الراجح عنه ان السيد كمالى الموكلف كان راجحا اليه انما لم يكن

يرى مرجع خلاف ذلك عليه وقال في مقام آخر ان بقاء التكليف بغير القطعيات يوجب وطريق القطع
 فالعمل على الظن فلا مرجع لظن على غير أن الظن انما هو مرجع الراجح فان العادة في المرجع هو مرجع
 تكون مجتمعة في مقام آخر ايضا واستدل ايضا على صحة كل ظن بان عدم العمل بالمرجع للمرجع وهو
 فكذلك عاين من ان لا يكون المراد بعد بقاء الجهد استيعاب شرائط الاجتهاد وكونه على واحد هاهنا الراجح
 المرجع انما وقد اشارت فيما ذكره بان لا يجوز ان لا يكون العمل بالراجح والمرجع كليهما جائزا ويكون
 معا جميعا لعدم اتحادهما العلم سلبا في عدم الاجتهاد الا مع ذلك لم لا يجوز ان يكون العمل بالمرجع شيئا مطورا
 عامر في الراجح وعلى وجه البينة او كذا في هذا الخصوص اعتبره الشارع مع تعدد ما يوجب فيه ما من العمل
 بله مطلق راجحة معا في غير مرجع للعمل به مطلقا ولا في الراجحة والمرجع ههنا انما هو اعتبار نفس في
 الظن وضعفه وقد يفتقر في الظن الضعيف المرجع وهو مصلحه ثارة على من العمل به مطلقا وفي الظن الغرضي
 الراجح مصلح عظيمه ما من العمل به مطلقا فيمكن الامر بغير مرجع او مرجع والمرجع راجحا فتمنع العمل به لانواع العمل
 باعتبار في قوة الظن وضعفه ما يوجب بطلان من الاعتبار والا لزم العمل بكل ظن انما يكون في حق الاحكام الشرعية
 وموضوعها العرفية مطلقا وان كان ما منى الشارع من العمل به كما لظن الماسل من القياس وشرائط كونه في ذلك
 بطور انظره من الدين واجام السليم في هذا الاجزاء العمل به لظن بعد اتساده باب العلم بمقتضى الاحتكام الشريعة
 الظاهر من علمنا العمل بظن من خصوصه او ما من غيره فبعدا فالاصول في غير واحد من جواز العمل بظن وغلا وبالمعنى
 لان من بعد اتساده باب العلم بكونه المناط هو نفس الظن حتى يثبت بالراجح مطلقا وتترك المرجع كل بل المص
 ما عليه الشارع مجتهد في خصوصه او ما من غيره فبعدا فالاصول في غير واحد من جواز العمل بظن وغلا وبالمعنى
 موضوعاتها الصوري في لزوم الاقتصار على ما عليه مجتهد في خصوصه وعدم صحة العمل بكل الظن وقد اشار الى ذلك
 من الامور في جملة من الكتب في بعض من لفات السيد الاستاذ قدس سره المحذرة فالسبب لا يفتي في الظن
 المسترشدا وهو الظن الشئ الى الشئ كقولهم ان الكتاب والسنة اخبار الاحاد ومخبرها واعتبار اتساده باب
 العلم لا يقتضي اعتبار مطلق الظن الا اذا اشارت الفتن ولم يدل على اعتبار بعضها دليل مخصوص وليس
 كذلك فان كثيرا من الفتن قد دللنا على اعتبارها بالخصوص والظن العبركا لعلوم والباب غير متسع وان
 باب العلم اذا شك في ذلك قبل في حاشية سلطان المحققين على العالم في ذلك كان التكليف في الظن فلهذا في قوله
 كان التكليف بالظن من حيث انظره فالمراد من المذكور في منوعة اذا اتساده باب العلم لا يشترط اعتبار الظن
 حيث انظره ليجوز اعتبار الشارع امره في خصوصه في خصوصها اذا كانت مفيدة للظن لامن حيث اتساده باب العلم
 الزيادة في ما بين حاشية اليد من حيث اتساده الظن بل للاجماع على مجتهدا وان اراد ان كان التكليف باقتضى
 وان لم يكن من حيث اتساده الظن فالمراد من مصلحه لكن منع في قوة العمل فاض بان الظن لا يوجب هذا التكليف
 مطلقا لظن حتى يجرى ضعفه وقرئ بكونه لا متغلا من الغرض الى الضعيف في حاشية ما عليه حاشية في قوله لا
 على العالم في قوله لا يرضى بغير مرجع على الراجح عنه ان السيد كمالى الموكلف كان راجحا اليه انما لم يكن

في ذلك ما يقتضيه الراجح

اعجاب من الشك في ان ما ذكرنا من وجوب تقديم الحق على الضعيف لا يجري فيها ذكره التام في الحكم
 شيئا ذكرنا منوطا بالظن ثبت كانا الظن اولى من الحكم احدى وجهين اذكره التام منوطا بشيئا
 ولا حسن ان ين ليس الحكم في الشهادة منوطا بالظن فقط بل الظن المحاصل لشهادة العدلين فلا يلزم تقديم
 المحاصل بالاشهاد الواحد اذ كان اولى لان بعد الشهادة المحاصل في ضرب الحكم وذلك لان الحكم بان
 الحكم منوط بالجميع اعني في الذهن من الحكم بان منوط بتفسيره شيئا من الشاهد من غير ان يكون للظن
 وقوله وشيئا من في العنق والاشارة من غير الحكم وجوب من غير العنق وشيئا من الظن بالظن
 يقول المعنى والاشارة والاشارة منوطا بالظن المحاصل بها والظن ان يقول ما ذكرنا من الجواب عن النفس
 في اصل الدليل اعني لان العمل بالاولى والقبول المذكور في بعض الكتاب والاجماع واحدا لانه ليس مستندا
 الى الظن حتى يلزم وجوب العمل بما اوردنا من هذه الادلة اذ كان اولى بل ان يترتب على ما
 في حاشية جلال الدين الخوارزمي على شرح المحققين ما ذكره سلطان المحققين من منوطه في بعض
 اياه وفي رسالة الفاضل الملا عبد الله تاج الدين في حكم ما حصل لنا الظن بان كلام المعصوم ومروءه او فعله
 تقريره سواء كانت الزيادة صحيحة الشك او لا مستند كانت او منسوبة كانت او منسوبة كانت لا تلتزم
 بالشيء ان علماء السلف كانوا يعلمون ما حصل لهم الظن بانهم اعدوا العلم مطلقا وفي نواحيه الى العلم باحوال الوجود
 تلك هذا بعض وجه الاول ان النصير لما لا يلائمها او غيرها من الزمان والاشياء التي هي من اشیاء العلم
 كثيرا بحيث لا يقبل التخصيص لا بظايع والظن المحاصل للفتنة من ايات القرآن او خبر العدل او الاجماع ما يثبت
 العمل لا من حيث انه على بالظن وانما من حيث انه اتباع للقرآن والحديث والعمل بها ثانيا الحقيقة ليس هذا
 داخل تحت النصير لانه من اشیاء الظن اذ هذا اتباع للعلم المعصوم لكن ينبغي في هذه النسخة ان في الحكم
 بان كلام المعصوم حصول الظن التام من اخبار العدل بان كلام المعصوم بناء على جهة خبر الواحد كما قال في الحكم
 بشهادة الشاهدين انه ليس حكما بالظن بل ما ثبت من الشيع اعيانه وهرشها ونهايتها اية ليس انما بالظن
 بل لما ثبت شرعا وجوب السابعة وهو القرآن والسنة المطهرة ولا فيما نحن فيه من ادلة ليس كانت اولى من الشيع
 وجوب اتباع كل ما كتب الى المعصوم حتى في التمسك انما بالظن على الثابت اعتباره شرعا وهو المنسوب الى المعصوم
 بل ثبت عدم اعتباره لقوله نعم ان جاءكم ناسي فلا يكن جعل حصول الظن مثالا للاحتكام بالشريعة انتهى
 التام المذكور في المنع من وجوب ظن محض يجوز الاستناد اليه بعد استنادنا بالعلم بمعظم احكام الشريعة
 في اثبات حكم شرعي فضلا عن عمل خاص لاجل من الاجزاء وغايتها ثبت من اجماع العلماء على جهة الظن بعد
 باب العلم هو جهة من غير معاداة الخصم بحيث يقال هذا الشخص من الظن ما اجمع عليه العلماء او دل الدليل القاطع
 على جهة ذلك كما ذكرنا من ان الادلة لا تدل على مثلها وكلها من مذهب يقول بجهة ظن خاص لا يقول بجهة الاجماع
 الاجماع قد حصل على جهة الظن في الجملة لا على نية محض ومنه ان الاجماع الذي على جهة الظن بعد استناد
 باب العلم من هذا القبيل وكذا ما عدا من الدليل القاطع الذي على جهة ومنه ان هذا الظن غير مانع ولا يمنع

عن من الظن المحض صدق ولا من اسباب الترجمة وقد اشار الى ما ذكره من عدمه في الجمل في بعض النسخ
 بالمرجوع في الشيع وتعلق اجماع يثبت على اعتبارا وحسن من يثبت اعتبارا في الشيع لا يجوز معارضة ما اوردنا
 في مقام اخر وانما الدار في امثال هذه الاماكن على الظن والاشارة من اية ما يقولون ان الله ان الحديث كان اولى
 كلك وانما ذلك ليس على كل واحد واحد دليل من الكتاب والسنة كما لا يخفى اني سطرنا وجوبه من خاص ولكن في غاية
 الظن كما علم بان الحكم الشرعي لا يدل على عدم جواز الاحتكام في الشيع على ما علم يدل على عدم جواز الاحتكام على هذا
 وان انضم الى ذلك العلم وقد اشار الى هذا سلطان المحققين فقال وقوله ولكن ذلك من محض من الله انما اشار
 الى في الكتاب لا يخفى الا بغير مرجع في اكثر الاحكام مع وقوع التخصيص بها قطعاً فظهر في هذا العلم المحض من علم
 بالشيء ان الحكم الاحتكام مع وقوع التخصيص بها قطعاً وهذا من السند لا يفتقر الى هذا البحث لا بغير السند لم يرد
 مثل هذا في الرتبة الاصلية وكان مرجعها انما لا يخفى في هذا العلم الاجماع على جهة الاحتكام والظن المستند من راي
 محقق في ذلك ما لا يخفى ومن جهة الظن المستند من اية البناء الدال لا يفتقر بها على جهة الاحتكام
 اصل خبر الواحد على جهة الاحتكام من انما روي من ذلك فتدققوا في اجماع على جهة الاحتكام من اخبار الاماكن على جهة
 النصير بالظن الى اول السيرة بالجملة على اجماع على جهة الاحتكام من الظن ويمكن ان يستدل على جهة
 في الكتاب والسنة المجمع على جهة الاحتكام بالعلم بمعظم احكام الشريعة الشرعية العمل بهذه الظن
 ومعدلا يلزم الحكم من الدين ولا التخصيص بالاشياء لا يوجب اختصاصا على تلك الظن والجميع في غير هذا الظن
 التي هي محل البحث كما ان الظن المحاصل من الشريعة والاستدلال الى الاصل القطعي المستند الى الكتاب والسنة
 والادلة العقلية من عدم جواز العمل بالظن في جهة ما سطرنا في الاصل والاشارة على الظن المحض ولا
 نقول ان المحققين ما ذكرنا ان جهة الظن لا يلزم الاحتكام على الظن المحض من جهة الاحتكام اما على جهة الاحتكام
 متعلق بحكم شرعي او على جهة ظن متعلق بخبر اخر ومن يوجب هذه الجهة او لا يثبت من انما على جهة الاحتكام
 في الكتاب والسنة في الجملة لا على وجه الفرق في محض ولو من جهة الاحتكام او لا على وجه الاحتكام اما الاول فراجع في القاضيه كيف
 يجمل في ذلك والحال ان ما ذكرنا من الاخبار من ان لم نقل كلام معصوم من العمل بهذا القرآن يثبت في وجه ما ذكرنا
 ابن عبد الله من روي في الامامية المنع من العمل بالظن في الاحتكام الشرعية وقد ذكرنا في جهة ما سطرنا
 فلا ان الاجماع يوجب الاحتكام في جهة الاحتكام لا يفتقر الى الاحتكام لان العلم لا يعمل بهذا القرآن ولا الاحتكام في جهة الاحتكام
 المحققين بل جميع الاحتكام عندنا مطلقا واما الاجماع على وجه الذي ذكره الشيع في العدة من انما اذا انقضت العدة
 على امره يثبت في جهة الاحتكام من جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام
 فاعلم ان اللطف في هذه الاماكن من عدم استنادنا الى الظن من جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام
 بعض الشارحين من حصول الحكم القطعي بطريق العلم ثم اوردنا ما ذكرنا من انما في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام
 الراعي من ان هذا العلم حصوله من جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام في جهة الاحتكام
 ما من غير الاحتكام ولا اعتبار ان كان غير محقق ولكن لتبين من فعل الاصحاب فانهم قد اوردوا في

هذا هو الوجه الثاني في الاحتكام بالظن

من الأخيار وهو اختيار العدل كالمؤمن والمسلم والضعيف المحرم والضعيف المحرم والضعيف المحرم والضعيف المحرم
 له لانه على غير العدل يكون مقبولا بعدا ليقين عند المراد بالبين استظهار الصدق سواء بلغ حد القطع
 بالبين نعم القطع ثم ان قلنا ان المراد من القاسم في الآية الشريفة معلوم العوض كما هو المشاهير من الظاهر
 كتاب العدل الرابع من الخلاف لفظ العدل بان يكون خيرا مجهول الحال جهة تميز حجة المراسيل وغيره ما
 لان وجوب البين على هذا يمكن بشرط العلم بالحق متيقن بانقضاء تميز ما ذكرنا فليز من جهة اخبار كثير
 ملاحظه المظهر والمفهوم وان اتم هذه الاخبار الى ذلك الكتاب وبما اختار المشرع لفظ العدل والاولى العدل
 للعلم بالحكم الراعي للمصلحة من الكتاب والسنة والاجماع ولعل العقل يحصل دلالة كثيرة على الاحكام الشرعية العرفية
 فلا يلزم الخروج من الدين بالاختصاص عليها فيكون لازما نقل الى الاصل العقلي المشاف من العقل والعرفان
 الزائدة في الكتاب والسنة لما نؤمن العقل بغير العلم فان لم يكن وجوب يقيننا اشارة الى جهة كل قول وقد يقال مفهوم
 الآية الشريفة ومطلوبها لا يقتضيان جهة غير فاحكام الشرعية مطلقا اما الاول فانه على القول بعدم جهة
 القاصم مطلقا كما يستفاد من السند المرفوع وكذا على القول بعدم جهة بعضهم المستند منهم الشرط على نقل العدل
 بجهة بعضهم الخا لظفر في الجمل وكذا على القول بان المفهوم لا يثبت العموم كالمطرق في كماله لبعض المحققين من اصحابنا
 واما على الثاني من جهة مفهوم الشرط وانه لا يثبت العموم فلا وجه الاول ان غاية ما يستفاد من المفهوم نفي وجوب البين
 والثبوت في غير العدل وهو لا يثبت في وجه لم يحصل منه العلم في كل امة انما لم يثبت ما يجب فيه البين بل ان يكون
 العدل اسما لا من القاسم قلنا ذلك ثم جاز ان يكون البين والتجسس النفس واعطاهما وليس العدل كل امة
 محرم لتعلق ذلك دفع نعم وجوب البين في خبر اذ لو وجب البين لوجب طلب حرمته وهو يناق كونه حجة ما صدق
 البين في خبر العدل باعتبار ما ذكره من جهة ما لا يقتضي في خبره الا ترى ان المراد بالعدل لا يقتضي العدل بل
 القاسم ولكن اذا عبرك القاسم فبذلك ان يقتصر من صدق كونه واذ خبرك العادل فلا يجب ان يقتصر
 عن صدق كونه بل لا يجوز ان يكون في كل امة من امة اخرى لا مصادقة اسم والعدل لذلك الا ان عدم وجوب البين
 لا يستلزم القول لا بما غاية ما يستفاد من المفهوم نفي وجوب البين في خبر العدل وليس فيه دلالة على محرم
 وما ذكره لا يثبت الا على تقدير جزم الخبر في خبر العدل ان مع جواز وجود الحكمة للشارع اليها لا تفتقر الى
 ذلك لان الحكم لا يفتقر على هذا التقدير اليه على ان نفي الوجوب لا يستلزم الجواز لتعلق المنع من ذلك ثبت
 ان قد مر ان لا يتم كونه من اعظم المحققين من نفي وجوب البين جزم الاعتماد وبعد مطلقا في
 العلم لا تفتقر الى اظهاره من مثله الفهم وعدم ظهوره مطلقا وما مع ذلك فلا بد من الحكم بمقتضى
 مضاهي المعاصرة ما ذكره بمصير جماعه من اعظم المحققين اعتمدا على عدم دلالة الآية الشريفة على جهة
 خبر العدل فلهذا لا يثبت الامر بالبين ليس للوجوب التمسك بجهة ما ذكره بل هو للوجوب الشرطي كما في قوله تعالى
 فربك من اراد ما لا يزل يلهي خبر العدل لان الشرط في قول خبر القاسم اذا كان البين كان
 الا من يحكم المفهوم ان لا يكون شرطه قبول خبر العدل وهو المطلب لا تفتقر الى الظاهر اطلاق الامر بالوجوب

فلهذا

فلهذا على الوجوب الشرطي خلاف ذلك ولا يجوز المصير الى خلاف ذلك لا بدليل وهو المطلب لا تفتقر الى ما صدق
 الاختيار لانه معد بسط الاستدلال بالآية الشريفة على المعنى الثاني ان الآية الشريفة لا تفتقر الى الدلالة على
 جهة خبر العدل الا بتفهم المصلحة العقلية بان العادل لا يجوز ان يكون اسما لا من القاسم فلهذا على
 هذه المصلحة لا دلالة الآية الشريفة على ذلك انتهى من الدلائل الثلثة العقلية جليا ومن الظاهر ان جميع العقول
 المدركة للمصلحة العينية بالعلم بالحق في المشاف من الكتاب كما لا يفتقر الى ان من الظاهر ان هذا القسم من القياس
 لا يكون جهة وانما الظاهر الا على تقدير اتمام جهة كل قول لعدم دليل قطعي على جهة اما الكتاب
 فلهذا لا يثبت جهة من ناطق او ظاهر بل يقتضي عموم ما دل على حرمته العمل بالظن منه المنع من رعايته الشرعية
 التي ليس فيها ناطق يقتضي جهة ذلك نعم بما يستفاد من بعض اخبار جيزة وكثير من الاحاد فلا يصلح لجهة ناطق او
 من صادره بالعموم من السنة المضافة من العمل بغير العلم من العمل بالقياس مطلقا ومن خصوص هذا القياس واما
 الاجماع فتختلف الامامية في جهة القياس المرفوعة مع الاختلاف المذكور فيعد الاجماع على الاجماع واما العقل فلان
 يوجد من اعمدة الطبيعة من جهة جهة الفروض خصوصه كما لا يخفى في لا يجوز للضم الذي الظن المحرم من الاعتماد
 على الآية الشريفة في اتيان جهة خبر العدل ثم لعلنا قلنا بان الظن المشاف من هذا القسم من القياس من الظن
 المحرم فيقول بل هو علم لا يكون بعض اقسام الظن والاستدلال ونحوهما من الظن التي هي محلا للظن جيزة وهو
 يكون من جهة من الظن المشاف من ذلك الكتاب وغيره من الظن التي يعلم المقصود انما من الظن المحرم من القياس
 المأمور بالامانة في خبرنا البين مطلقا واذ ثبت جهة بعض اقسام الظن في الادلة ثبت جهة الباقي اجمع القائل
 بالنقل الامان ان في القياس المذكور وان كان جازما هنا ولكن معناه مثله وذلك لا يمتد الى القياس
 العادل لغير جهة مطلقا حتى ما يفيد الظن الا ترى ان الظن الحاصل من الشهرة والاستدلال ونحوهما من الظن التي هي محلا
 وتلك مسئلة وفاعل الا ترى ان هذا القياس المرفوع من عدم جهة الاستدلال من الظن والشارع حيث لا وجه
 من القياس من جهة جهة ما لم يكن للشيء الذي يعارض في مقام الاحتجاج بالآية الشريفة على جهة خبر العدل
 وجوب العدل بل لا بد من الظن المحرم من جهة جهة القائل ان المعارض المذكور من جهة جهة من وجوه من جهة جهة
 ونحوه يكون من جهة جهة من الظن والاستدلال ونحوهما من الظن التي هي محلا للظن جيزة وذلك لا يمتد الى القياس
 على نفس احتكام الشريعة الى بعد النفس والاعتبار وبذلك للجهل واليه في عدمه وكذا في انما في المحققين على المطلب
 قد مر ان خبر القاسم لا يوجب البين وان سلم ان خبر القاسم لا يوجب العمل به بعد اليه اذا لم يحصل من العلم فلا يكون
 المفهوم مطلقا للاحتكام الشريعة فيكون المراد من مقتضى الآية الشريفة لا يستلزم لال بجهة خبر العدل لا يقتضي
 في الاجتهاد الرجوع الى جهة جهة العمل بجهة الواحد العدل ليس من باب البين المراد في الآية الشريفة لا تفتقر الى ذلك
 بل مطلقا بل انما لا بد من جهة جهة لا يوجب البين في خبر العدل الا ترى ان هذا استدلال على جهة جهة
 على العمل به من الظاهر انهم لا يفتقر الى العمل به من جهة جهة لا تفتقر الى العمل به من جهة جهة لا تفتقر الى العمل به من جهة جهة
 غير البين لا تفتقر الى العمل به من جهة جهة لا تفتقر الى العمل به من جهة جهة لا تفتقر الى العمل به من جهة جهة

العدل

عليه يابن القريبين لما يقعون من جهة الاحاد والمثاليين لها قان الا انهم يحرمون العمل بها واليا يابن برجب قد وجد
 التوافق منها مع ما على التفسير يجب الحذر الذي قدما في استلزام ذلك العمل الا ان القنون المخصوصة فيها
 مثلا القنون من الدين من حيث لا يثير تاركه وذلك فان حصل التفسير وقاده جواز ذلك العمل بالا حاصلا وفي الواقع
 كلها والرجوع الى الادلة القطعية والقنون المخصوصة والبرهان على هذا واحد فلهذا وجبته كذا لو يكن لدرن الد
 الا وحده ومن الاحكام الموقوفة فان ذلك لم يلزم ذلك والحال ان في كل مسئلة اجتهاد يترفع الخلاف فيها ولو لم العمل
 باعد القنون المخصوصة وانما هذا خاصه فلهذا وجبته وانما قائل من العلماء ولا يكون ذلك خارجا عن الدين
 ولا عن طريقه المسلمين ذلك انما كان في كل مسئلة تامة الا انهم يترفعون جميع المسائل الخلف فيها
 في اكثر الاحكام الشرعية جدا الى ما عرفت في العلماء طرا اقل من بعد منهم من يجمع جميع تلك المسائل الى القنون
 المخصوصة ويطلب جميع ما عداها في العمل بها فانها على بعضهم في بعض المسائل على التفسير ولا يلزم خاص
 او يخرج بخصوصه الاصول التي يترك العمل في غير تلك المسائل فاعلم ان ذلك لا يلزم في بعض المسائل بل في بعض
 التات التي هي التي يجب ويخصيصها بالاحكام والحدود من المسائل انما هو القنون المخصوصة في كل ما كان
 المسمى وابن زهره وابن ابي ابي هذا يمكن من ذلك جواز المخصص انما هو القنون المخصوصة في كل ما كان
 والحدود لا يجب ولا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 في من الاحكام الاسلام والشرعية بل لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 من نحو احاد الاحاد وغيرها حيث لم يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الاجود جازا العمل بكل منها بل وجب على لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 المخصوصة كان اذ في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 من حيث كونهما مستندين بربك الملازم عند التفسير كونهما مستندين بربك الملازم عند التفسير كونهما مستندين بربك
 من القنون الخاص من احاد الاحاد وغيرها وانما لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الخارج غايته كما لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الى ما ذكره من ذلك في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 من جهة خاصه لرواية فهم ورواية فضلا عن اولي لانهم في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 انما هو غير مستند بل على جهة اخبار الاحاد والقنون التي يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 عدم ولا لا يثبت عليها في ذلك لا يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 كونه من اجزاء وان حصل الخلاف بين العلماء في ما سبق الا ان الاجماع عندنا هو الاثبات في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 خلق الماد من اجزاء وان حصل الخلاف بين العلماء في ما سبق الا ان الاجماع عندنا هو الاثبات في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 وجب في الدليل القاطع على جهة اخبار الاحاد والقنون التي يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 ونحوها في كل ما يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون

تجزيه

من العلم

مصادره

تجزيه

جميع الملازم

الاجزاء

ذكره هو المخرج من الدين من حيث لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 مخصوصة كما لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 وشأنه خاصة في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 تخصيص الكتاب بغير الاحاد لا يثبت في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 على جهة اخبار الاحاد ليس كليا بل اجزاء عليها في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 التي ليست كذا كالمركب والحق والضعيف في الخبر بالشرع ونحوها من القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 في صحتها من القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 خلا الثاني على وجهها كيف لا وقد انكر جماعة من الفضلاء وجه ما عدا الصحيح منها والحق يعبر في الخبر المسمى
 والحسن والخبر في الشرع وبعضهم يخصص وبعضهم زاد عليه فلا دليل فاطع على جهة ما عدا الصحيح من احاد
 الاحاد ويخصيص جهة في على تقدير تسليم دليل فاطع عليه في ذلك الا انهم يتركون في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الدين وان كان انفسه في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الغير المطلق على جهة ما يمكن لها ما عدا من قبلها لا يمكن التجميع عليها الا بالقنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 جواز كثير منها كما لا يخفى ولا ترى ان صاحب الدرك وغيره من يخصص في كلامه على ما عدا الشرع وانه يعلم
 او التبيين الشرعية الطائفة مقام شرعا على نظام الحكم لا يمكن ان يخصص في كلامه على ما عدا الشرع وانه يعلم
 ويطلق على الاشكال فيقول من اقتصد الاحكام من دون دليل شكل ومما تقدم والخلاف عنهم اشكال او العكس
 في القنون المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 الشرعية كما لا يخفى على من له ادنى فهم ويصير في هذا فلا يعدل عن اعتبار المقتضى من حيث هي في الاحكام الشرعية
 ولا مندوحة من معرفت ان جهات القنن اذا كانت مختلفة مستندة في الرجوع الى اربابها بالضرورة في التفسير
 العمل ترجع المرجع على الراجح وبسبب ايمان الشرع بتأليفها ما لا يشك من سائر الادلة ونحو هذا
 يجاب عن الاول ان السلك بها على جهة الاحاد بعد تصحيح الاستدلال بها بالذات والبرهان عليها بانها من الاجزاء
 المنقول على عدم جديتها فان يقال انما خرج واحد مخالف للكتاب فيقطع انفا فافصا وقضى واعتبار ذلك
 فانها ما رآه الا على جهة اخبار القنن على جهة الاحتياط في القنن المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 او يخرج من الادلة القاطعة من القنن لما لا يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 وكيفية اكثرها الشك في ما لا يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 من حيث القنن المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 اعتبار الاحاد والشرع في ما لا يثبت في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 باقرها كذا في القنن المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون

المنطق على ان القنن المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 على ان القنن المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 او التفسير المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون
 او التفسير المخصوصة في الاحكام الشرعية في قوله الا انهم يتركون

وبما في الاشارة عليهم

[illegible]

فراعيه واداعا على القول بغيره فلهذا من هذا المخصص في الحديث الى الجواز ولا يلزم ان يكون غير الجواز هنا بل انما هو
من اللفظ ما عدا ما خرج من مثله اثر ارب الى الحقيقة وما استعبد الذي هو محل الفهم بحيث كونه خارجا عن كون
في الحقيقة المراد لا نأخذ في ذلك كون ذلك ارب الجواز لان الاستعبد هو شاطئ القول المحل كونه في الحقيقة الجواز
ينصرف الذين الارب بعد هذا القول على الحقيقة لا الاصل في العقل ولم يثبت كون ما ذكرنا من التوصل الى الجواز الذي
ذكرناه الرابع ان العاقل من سائر الالوه الشريفين كون الشيء مطلقا باسناد العقل بعد الايمان به سبحانه
الشرع فانما يطل العلم ويحيط له ولم يتم اشرك الحقيقة على ان لا يلزم في الاله الشريف اصلها انما الاصل
ان كل مطلق ابطال فلا يكون الاله الشريف في مقام الدعوى ان السور ان الاله الشريف على تقدير شهرها الحق
مخصصها بالاجماع الفصل في المعلوم اليه الاشارة وغيره ما تقدم في ثلثا بعدم جواز تخصيص الكتاب بغيره
لم يجره ما ذكره كذا خلافا للحق في كماله وينبغي التنبه على امرين الاول هل الجواز ارب والتدب فيها ذكره
الاصلي غير ان المطلق لا يكون الاصل في جزمه القطع لعدم مقتضى هو لا اصل للاصل السليم من العاقل
اذا شاع في التدب فهل يكون ذلك سابقا لغيره وما كان ما من مطلق كان ان التدب كان سابقا لغيره
التدب بالاصح الاول والعقد هو الاصل للاصل السليم من العاقل مقتضى بان ذلك سابقا لغيره
ثاني اذا احتل حكم شرعي اكثر من زمانه فمفهوم كلي فعل يجوز ان يطل ما في زمانه مطلقا لغيره
ثالث ولان الحكم لجميع الجزئيات الامام تام الدليل على عدم ثبوت ذلك الحكم كونه في خارج قاعدة علم ارب
طامان ثبت مطلقه فيه ولا يتعداه الى غيره من الجمل على الاستدلال على نفس الاحتكام الشرعية كما لا يخفى مما لا يخفى
ولا اختلاف في ذلك على قولين الاول ان ليس بجزم وهو العاقل والهايد اثبات ان جزمه هو الحكم وبعضه اليه
فصل في العمل الاول في جزمها ما كان بدنه في الخارج فقال ان المانع ليس مجزاة من اموال الحكم مختلفة بل
من انفسها منها ببعض الاعيان وجوهها في الباطن ومنها ما كان بدنه في الخارج ايضا فقال لان ثبوت الحكم فيها
قد يكون مع وجوده في الباطن وقد يكون مع فقدان ومع الاصلين لا يخرج الحكم باحد هاتين الاخر ومنها ما كان
في الخارج ايضا فقال لان وجود الحكم في الفرد من افراد النوع لا يلزم وجوده في باقي الافراد فكذلك وجوده فيها
من واحد ومنها ان لا يبيد العلم بالحكم الشرعي فلا يكون مجزاة الاول فرائض وتلزم به هذا في النهاية
السيود الذين في البيوت خارج الطالع والاستدلال انما في الظاهر من ان المانع من العمل بالحكم العلم كمالا وسد
ومنها ما دل على عدم جواز العمل بالناس ما سدد على جميع العمل او اجبره به فغيره في نظر الفهم من الاصل
الثاني وجوه ايضا فان بعض المستأد قد يحصل منه العلم بالحكم الشرعي فيجب العمل به وانما وجب العمل به مطلقا
لعدم التمايز بين الفصل وفيه نظر لان الظاهر ان المستأد لم يقيد لتعلم ليس من محل الجب بل هو مجزاة الاضافي لا اطلاع الكمال
صنيع ومنها الذي يبيد العلم بكون مجزاة الاول مطلقا والروايات في ذلك لا تروى انما دخل عليه ما طلع على ان اكثرها
سلكت يحصل في القول بان من لم يرض عنها ايضا سلمه سلمه على اطلاع على كماله الاطلاع على العمل به ذلك وارجع
معه واما امره الذي ذكره في الخارج وما ذكره من جزمه في انما في العلم من جزمه كان ما لم يفتقر بكونه ما لم يستأد

[illegible][illegible]

واحد منها او بعضها والله اعلم في هذه فقال الامراء ما فعلوا وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 توبوا لكن من حصل الصغار او لا توبوا ولم على وجهه وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 ما ذكره في الذبحة والاعمال التي اتي من جلاء من الماخزين ومنه من في الاجرة السوية في كذا العودات والغير
 كلام المذكور ان كان لا يفتق باهر واحد لها والله اعلم على وجهه وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 لك وضوحا صحيح في الذبحة والاعمال التي اتي من جلاء من الماخزين ومنه من في الاجرة السوية في كذا العودات والغير
 هو وهو على وجهه وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 في القاصص امر على الامراء وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 اعلم من لفتنا به عندنا من لفتنا به في قاصص في العلة للاختلاف في ذلك بينهم ولقد من الصغار ان
 في الاقوال التي اتي من جلاء من الماخزين ومنه من في الاجرة السوية في كذا العودات والغير
 الاول فقال وفيهم لبيان الحق وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 وامن هذا الكتاب وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 اكثر وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 اكتشف او جعل الصغار وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 في التوبة وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 جميع الناس وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الامراء وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 انما في ذلك وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 انما في اسماء الكلام وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الاصل وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 على تقدير الاول وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 كونها وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 يبعد ترجيح العرف وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 عليه وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الاصل وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 فانظر وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 على الصغار وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بعضهم وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 على ما وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان

ان تلك الاصل في التعريف كونها وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الاكثر وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 ثبوتها وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الاكثر وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 لا يقال وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 عمل اخر وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 العدل وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 ما لا يقال وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بالاصل وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 تارك وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 مؤسسا وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 وجود وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 محمود وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 لا يحسن وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بالاثبات وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الشاهد وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 شواطي وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 ترويضها وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 اليها وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بعد وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 قدح وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بلا وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 بل وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 انما وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 انما وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 العبد وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 الاتيان وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان
 من جهة وهو انما هو على وجهه ولقد من الصغار ان

العلم بالاسلام غلبته في القضاة من مشهورهم في زمانه واما في الاماكن التي كانت فيها في المشرق
وقالوا خريدها الله بن الحنفية قال قلت لابي الحسن النعماني جرحوا على امرائه واشهدوا فيهم ما سبوا
قالوا كل من ولي الفقه وعرف بالصلح في الفرج كانت شهادته مقبولة في هذه الاماكن التي كانت فيها
التيار وجميع القضاة بالحنفي في المشرق وليس في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بحسب القضاة في مشهورهم من فقه الرضا والكاظم في وقت في زمانه لا يجد في عروبه
عند باب المدونة من فرائض الاحكام والغير بها كتاب في الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
لاشك في اسناد حسنها لغيرها فاما مقولته من الكتب المعتبرة كما هو في مقولته في الكتب المعتبرة
في زمانه فلا يفتقر صحتها لاجل ان لا يفتقر في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بالعلم في زمانه لا يفتقر في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
كان في القضاة في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
ما كان في القضاة في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
فراجه في بصلح في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
ما يستفاد من طريق الرواية في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
على ان المسلم الذي لم يعرف بصلحه في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
متفق على ان لا يفتقر في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بوجوده في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بطلانها انما يفتقر من جهة اخرى ان يشاهد في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
شاهد في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
جميع القضاة في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
مستويات من اهل البيوت معروفات في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
الرجال في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
القضاة في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
مع عدم العلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
لذا لم يفتقر في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
حتى يثبت خلافه في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
عليه في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
على القول بان حقيقة هذا العلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
لان هذا العلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها

فقد صرح به في الاصحاح في التبع وفيها كما هو عليه وان لم يصرح في ذلك الموضع من هذا العلم انما كان
المسلم من هذا العلم الصريح كما هو عليه في التبع في هذا العلم انما كان
فقد كان في هذا العلم الصريح كما هو عليه في التبع في هذا العلم انما كان
جرحوا على امرائه واشهدوا فيهم ما سبوا
من المسلمين ما اصغف في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
فقد كان في هذا العلم الصريح كما هو عليه في التبع في هذا العلم انما كان
وقد جمع القضاة في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
انهم من هذا العلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بغير ان يفتقر في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
في اعتباره في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
من اهل المسلمين في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
لانهم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
الى التبع في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
ظهور حاشية في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
لوقبيل في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
عدم حكم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
الحكم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
الفقه في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
شريك في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
تحت من حال في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
للمسلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بما كان في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
المسلم في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
بما كان في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
فما كان في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
الفقه في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها
فدرك في هذه الاماكن التي كانت فيها في هذه الاماكن التي كانت فيها

لقله قبل ان تعين شكوكها العاديه غير ذلك بقا حسب حاله التخصيص في الاماكن المختلفه وتكون
 على اصل الصدق عليه هذا الثاني فغير ان يتاخر قبل الماء والطلب وان كان في موضع لا يقع فيه التخصيص
 على دفع الكره او اما ان كان لا يسكنه فعدم اعتباره بنفسه وان كان في موضع لا يقع فيه التخصيص
 الى سدور لقله به بالترتيب والاهل والعادة اما اذا تناقضت بل لا يمتنع ذلك في كل وجه
 من ترك المرفقه في بيت من العائلات والقربات والاهل والعهده والعرف ذلك من افعال الناس
 ولما لم يخلو من قبل ان يكون عاديه ان ياكل ما يملكه ليس يملك ولا يفعل ما يشرع ويجلس كمن
 مثل ان يجلس على الارض والطلب وبما كل عليها من غير حصة ويجلس لجلسه ليله وبما كل اكلها
 فكل من فعله وبما كل اكلها من مال ذلك فكل من فعله حتى ما لعبه حتى لا ياكل الا اكله
 ولا اكله لجلسه وبما كل اكلها من مال ذلك فكل من فعله حتى ما لعبه حتى لا ياكل الا اكله
 العاده وبما كل اكلها من مال ذلك فكل من فعله حتى ما لعبه حتى لا ياكل الا اكله
 الاجتهاد والطلب على الله تعالى وان جاهد في الله حياء الله فيهم مسلما في الاجتهاد
 عبارات الاحكام في غير الاجتهاد في العبادات والاجتهاد في العبادات والاجتهاد في العبادات
 طلب المذهب المستقل في ذلك الاجتهاد في عمل التمسك بالدين في عمل التمسك بالدين في عمل التمسك بالدين
 اجتهاد في استخراج الاحكام في التمسك بهذا الاجتهاد في استخراج الاحكام في التمسك بهذا الاجتهاد في استخراج الاحكام
 نظريه ليست مستفاده من عمل التمسك في الاكسوس ان ذلك الذي لقي قاسا او غيره يكون القياس على هذا التمسك
 احكاما والاجتهاد فان قيل يلزم على هذا ان يكون الاجتهاد من اهل الاجتهاد فاما ان كان من غير اهل الاجتهاد
 القياس من جهة الاجتهاد فكل الاستدلال في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 في الدليل رتبة الاجتهاد وبيان من اثبات الاحكام الشرعية في السوى والتمسك بما في طريقه والاهل والطلب
 والعمل في ذلك القياس الذي هو عمل التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات
 للحكمة والمعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات
 بسبب التفسير في باب الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 ظن في الما في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 بحكم شرعي في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 وعند الاهل في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 الاصول في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد

بذلك في الحق للصدى الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 بحكم شرعي في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات
 التمسك في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات
 والمعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات في المبادئ في جهاد في التمسك في المعتقدات
 المستند الى اصول الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 في طلب الحق في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 ان باب العلم العقلي بالاحكام الشرعية في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 محتاج الى ذلك انما يمكن ان يستدل به على تلك الاحكام وليس الا الكتاب والسنه والجماع ودليل العقل
 ليس في منها في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 ظن في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 فمع جميع ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الكتاب والسنه في ذلك لان ما اختلف فيه القائل المستقل
 وجزءه لا يمكن القطع به بعد مبرهنة فزانها كما عليه حاشية فزانها كما عليه حاشية فزانها كما عليه حاشية
 من الكتاب وهو واضح لا ريب فيه واما ما يمكن استدا منه في علم التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 لا يمكن القطع به بعد العلم بوجه التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 وهذا وان كان فكل التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 طائفة على الحكم المانع كون الكتاب مستندا في المبادئ الى ان الكتاب لا يعلم معناه الا بتفسير اهل البيت وهذا
 المذهب وان كان فاسدا الا انه ما يوجب منع حصول العلم بالحكم الشرعي من طريق الكتاب والسنه وما يوجب
 هذا ما دل عليه من الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 يمكن استدا منه في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 الموحى فيها المروى من طرق العامة والخاصة لا يستوجب جميع الاحكام الشرعية بل كثر منها ما لا يوجب
 عليه ذلك اذ هو واضح لا يريب فيه ومن لم يشرع في المبادئ الى العقيدة خصوصا ما يتعلق بها
 لم يملكه فان الزايات المتعلقة بها في غاية البعد والاهل والسنه في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 يستند الى اصول الاجتهاد في التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 يتعلق بما ذكره من جهة التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 فكل هذا لا يوجب في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 زمانا من هذا العمل واقاما فكل هذا لا يوجب في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 الكتب الا في حاشية التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد
 التمسك في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد في اصول الاجتهاد

فهذا الايمان هو الذي لا يبرح كماله مع حصول التيقن للتقضي انك ان تعرف بغير الله
 وانت استقرت ان كان معه ولا لماز فاحكم بغيره ان يكون معه في تيقن من غير الله والقرينة
 اما عليك ان تعلم بانما يوجد من الله لا يجد فلا صحة في قولنا المقتضية للتقضي انما
 في الايمان او انما انك لا تتقن او المقتضية لتيقن انما هي في هذا القول بمرح يجب ان يعرف
 شانه في المقتضية المقام المذكور واحد فان يكون عارفا بمقتضيات الايمان لا يعرف المقتضية
 ولا لتقضي ان لا يكون كماله فيهم من ذلك لا التيقن من الاحكام ومقتضياتها كما كانت الايمان المقتضية
 بحسب الوضع ينقسم بحسب المقام واضعف في التيقن والقرينة في حجاب يكون المقتضية عارفا
 بالانفا المقتضية والقرينة المقام ان يكون عارفا بالانفا المقتضية في حجاب يكون كماله
 بعد من احد بان انك لا تحاطب كماله في حجاب المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 انما وفاديه انك لا تفصل باهمام معناه في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 المقتضية في التيقن انما هو انك لا تفصل باهمام معناه في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 وما يقضي مع القرينة انما هو انك لا تفصل باهمام معناه في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 تضمن من معناه ان يبرح بغير ذلك المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 ظاهر او يبرح بغير ذلك المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 معرفة المقتضية بالانفا المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 عن هذا التيقن والاختلاف الواجب متحقق على كونه في عالم التيقن والتيقن وحسب الواجب باستناد في حجاب يكون كماله
 التيقن في الواجب وذلك متحقق على كونه في عالم التيقن والتيقن وحسب الواجب باستناد في حجاب يكون كماله
 وفيه ذلك من صفات الكمال ويعتقد ان الكمال لا يتحقق الا في عالم التيقن والتيقن وحسب الواجب باستناد في حجاب يكون كماله
 حتى يتصور منه التكليف والعلم بالانفا المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 بل من المعجزات القاهرة والايات الباهرة التي لا يمكن من ذلك الايمان المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 لا ان لا يتقن من ذلك المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 بعد ان بعد ذلك في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 تفسير الايات المتعلقة بالاحكام وعما يقتضيه من التيقن او من كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 تمام كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 عليه في التيقن باسناد المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 والاعمال المكتشفة في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله

المقتضية وكيفية الاية الطبيعية على علمهم ومعرفة العاصاة على علمهم وفي ادخالهم في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 القصص الايمان ومعرفة في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 في بعض صفات السيد كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 وقد ضلها الفهم وادوردها الشرح والبيان في صفاتهم المشهورة كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 صلا تلك الاحكام وعما يقتضيه من التيقن او من كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 قبل اكثر واصوب قوله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 اعتقادهم في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 على التيقن او بايع ريع في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 انما يختلفان في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 ريع وكذا في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 وصفتها بالانفا المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 على حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 البطلان والادعاء على حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 مع كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 الوعد في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 حكم وكذا في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 المقتضية في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 على حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 السرا على حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 مقرر كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 التيقن في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 معرفة كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 انك في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 السرا في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله
 الايمان في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله في حجاب يكون كماله

الاعتقاد العام فقال ان الله في الاستحكام لم يزل اعانته من العباد ما كانا بين فيلجده من الحق لا يزل يفتقد في الخلق
 ويقتصر على الاستحكام الشريعة واعلم انهم يبادون في احوالهم من غير ان ياتوا الى ذكر الله ليل فاما
 بينهم من ذلك من غير ان يذكروا ذلك انما على جواز اتباع الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 يستقون فيقترون من غير ان يذكروا ذلك انما على جواز اتباع الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 فيصير حال ان جميعا من اهل العلم انما يتفهموا الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 الملقى على ذلك وهو ان نعتجنا ان الله في الحقيقة لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 بحيث على ان لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 ان الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 انهم اجابوا على ان الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 فقد اتوا على ان الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 السليمة في حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 على ان لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 ايها المفسر من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 عرفت ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 فيحصل ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 الحق من ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 معيولهم ان الحق لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 من حق احوالها كالفاسلين والبيد على الدين وغيرهم ليسوا الغزاة من عند الله من الامانة والحق
 فتجربوا على ذلك من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 هذا بعد ما قد بينا من ذلك بان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 نقل الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 القول بعد من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 من العلم من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 مع دعوى حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 كتب القول من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 لوفاء حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 وان كان في بعضها اشكال الا ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 بعد ذلك في حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان

الاعتقاد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 بينا في حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 باطل ان انما على جواز اتباع الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 الحق لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 وهو ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 في مقام الاستحكام على الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 وانما على جواز اتباع الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 فيها الحق في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 او احدها من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 صرحوا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 صرحوا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 حال ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 غدا ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 يكون حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 الا ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 يكون حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 مع دعوى حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 كتب القول من حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 لوفاء حاروا في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 وان كان في بعضها اشكال الا ان الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان
 بعد ذلك في حقايقهم من الله لا يفتقد في كل وقت وفي كل حال وفي كل زمان وفي كل مكان

فدعي والمغلب على من المستحق ان يلتحق به على ما استدل به من عليه استغناء في الجاهل
على التلاويح استغناء كل من القوي بالجميع الحق وصفين الا في الاختيار الا ان الراجح ثم قال
وقد وقع الاجماع على ان يكون ان يقتضيه العقل من مقتضى الاستغناء في الاختيار الا ان الراجح ثم قال
استغناء من القوي على الجاهل على المستحق استغناء من عليه على مقتضى اجتماع وصفين العلم والوجع وقد استدل بقضاء
القوتين جميعا في وقت الاختفاء وهي القوة والعقل والذكور ولا يمانوا بعد التوطئة في الموانع الجاهل في الاختيار
ولكنه جاز على الاختفاء في القوة وغلبة الذكر لا اجتماع في الاحكام انتهى وصلى لها الرابع ان من له العلم لا يقبل
شهادته على الجاهل في الاختفاء به فعدم حوزة العقل له العلم وقد اشار الى هذا في آخره في قوله لا يقبل
فقال لا بد من اعراض العلم عن العقل لان من ليس بعد له يكون عطلا عن ذلك فيقول الشهادته جازة ان عطل
دفعه في العقل انتهى انتهى وقد تم في ذلك وتجميع العلم في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في القاضين كما في ما عرفت به في الكتابين وكذا في الفاسق لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
وعلمه في هذا اشار في كتابه فقال لا بد من اعراض العلم عن العقل في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
ان هو يصدق ان ان قال ان العلم لا يثبت على من ليس له في خبر من هو عطل عنه العلم لما استدل به
ما عرفت به في جميع الفاضل في الشاهد في القاضين فقال اما الشاهد في القاضين فلا بد
المأمون في امور الدين والدنيا فكيف في العلم في كتابه الذي في شهادته عطل عنه العلم في قوله لا يقبل
فلا بد من اعراض العلم عن العقل في القاضين في الشاهد في القاضين في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
لوجوب الاختصاص لوجوب قوله في الفاسق بل هو بعد له ليس كذلك للعقل والنقل في القاضين عطل عنه العلم في
ان كان عطل عنه ان يعمل في غيره ولا يكون له بل يجب عليه التمسك به في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
فان لا يكون له العلم وهو جاز ومما ان يكون عطل عنه العلم في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
اقولا وقد خرج هذا الشاهد في ذلك في جميعه والمعايير في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
والمختص في ذلك في جميعه والمعايير في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
ان كان شهادته في جميعه والمعايير في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
خارج من قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
صدا ما تقدم اليه الاشارة ومما المقاصد العقلية في جميع الفاضل في قوله لا يقبل قوله لا يقبل
الا في جواز العقول في جميع المقاصد العقلية في جميع الفاضل في قوله لا يقبل قوله لا يقبل
ومن قول الاشارة في ذلك لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
بالعلم يكون اجتهاد مع حقا ومما ان يكون عطل عنه العلم في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
فان كان في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل

الشيخ في العلم من الباقي من افق الناس بعينه علم لا يهدي من الله اعتمد على ذلك في عمل ذلك العبد
ولقد ورد من عمل بغيره ثم قال بغيره الا انه لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
لعمد كما لفت ما ليرك من علم وقال الله لكم ومن لم يعلم بما انزل الله الايات وقال الله من عمل بالحق
فقد علمت واهلك ومن افترى الناس بعد ما يعلم بالحق من المفسخ والحكم من المفسخ في قوله لا يقبل
ومن عمل على علمه كان ما يفسد انما يعلم الحق وقد اشار الى هذا في قوله لا يقبل قوله لا يقبل
لا يجوز له العلم ان يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما لان الحق يفسخ في حال ما يستحق فيه الحق لم يكن
عالما بذلك باس ان يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما في الثاني الذي هو
له الحق وهو العلم انما لا يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما في الثاني الذي هو
عليه العلم في حق ان يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما في الثاني الذي هو
جميع اصول التي يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما في الثاني الذي هو
من لا يكون عالما في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
الفتوى في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
فقال في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في الدين يفتي في حق من الاحكام لا بعد ان يكون عالما في الثاني الذي هو
في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
لجواز استناد الحق في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
يجب بغيره من الحق في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
الوجه في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
لأنه ان كان في ذلك في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
نقله في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل
في قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل قوله لا يقبل

[illegible][illegible]

ذکر

—

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فَكَرِهْنَا
الدَّيْلَانِ الْمَطْبُوعَيْنِ
فَهَبْتُمَا رَأْسَيْهِمَا

[illegible][illegible]

100

۱۵۲
کتابخانه
مجلس شورای
مطالعات

Handwritten signature in Urdu script.

احمد زهير بن ارميه
عن الطوسي

وزن ماغایه خضراء

مریم العیسیٰ خدیجہ
دعا فی قضا فی فقط

سہ ماہی کا نام

بسم الله الرحمن الرحيم

صَدَقَ أَخِي الْخُدَّاصَةُ
رَبِّ ابْنَةِ خَدَّاصَةَ

الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

صدرت الانوار في فضل المصطفى

۷۷۷

51